



جامعة محمد الخامس بالرباط



كلية العلوم القانونية و الاقتصادية  
و الاجتماعية السوسية



المملكة المغربية  
رئيس الحكومة  
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية



**CIRPEC**

Centre Interdisciplinaire de Recherche en  
Performance et Compétitivité  
المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء و التنافسية  
مختبر حسن الأداء القانوني والسياسي والمؤسسي  
فريق حسن الأداء الإداري والمالي

ينظم فريق حسن الأداء الإداري والمالي  
ومختبر حسن الأداء القانوني والسياسي والمؤسسي  
ومركز البحث المتعدد التخصصات في حسن الأداء و التنافسية  
بشراكة مع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية  
ندوة علمية دولية في موضوع:

مستقبل الوظيفة العمومية المغربية  
بعد 60 سنة من صدور النظام الأساسي  
العام للوظيفة العمومية

بكلية العلوم القانونية والإقتصادية  
والإجتماعية السوسية  
مدرج الندوات

الأربعاء  
28  
مارس 2018

شكل صدور النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بموجب ظهير 24 فبراير 1958، أي قبل 60 سنة خلت، عملاً مؤسساً للوظيفة العمومية المغربية، إذ لم يكن مجرد نص قانوني يحدد حقوق وواجبات الموظف ويؤطر مساره المهني، بقدر ما أرسى أسس الوظيفة العمومية الوطنية وحدد طبيعتها وهويتها، ومن ثم فهو يعتبر إحدى اللبنة الأساسية لبناء الإدارة العمومية وتشبيدها صرح الدولة بعد نيل الاستقلال.



وفضلاً عن كون هذا النظام يتضمن المبادئ والقواعد الكبرى المؤطرة للوظيفة العمومية، فهو يعد الإطار القانوني الأساسي لتدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية، وبالنظر لما يشكله العنصر البشري من أهمية حاسمة، يمكن أن نتصور مكانة إصلاح النظام الأساسي العام في كل مشروع لإصلاح الإدارة العمومية.

ومن المعلوم أن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية استلهم مجمل قواعده وأحكامه، في خمسينيات القرن الماضي من النظام القانوني الفرنسي للوظيفة العمومية، وتحديدًا النظام الأساسي العام لموظفي الدولة الصادر بمقتضى قانون 19 أكتوبر 1946، ولا سيما المبادئ الكبرى لهذا النظام وعلى رأسها اعتماد نظام الخدمة الدائمة والعلاقة القانونية والنظامية بين الموظف والإدارة ومراعاة التوازن بين الحقوق والواجبات وإقرار النظام التأديبي وغيرها.

وبالرغم من التعديلات التي عرفها النظام الأساسي العام والتي بلغت 15 تعديلاً، فقد اتسمت بطابع جزئي وتقني محدود، ما جعل هذا النظام يحتفظ ببنائه العامة ومرتكزاته الأساسية، وبالتالي ظل بعيداً عن أي تعديل جوهري.

غير أنه ومقابل ذلك عرف المحيط المؤسساتي والتدبري والاجتماعي للوظيفة العمومية تحولات متسارعة على مدار الستة عقود الماضية، لذلك كان من الطبيعي أن تفكر الحكومات المتعاقبة خلال العقود الماضية في ضرورة المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، حيث تم إدراج مشروع القانون بشأنها ضمن المخطط التشريعي في ولاية الحكومة السابقة.

إن من شأن إصلاح منظومة الوظيفة العمومية أن يشكل إصلاحاً مهيكلاً للإدارة العمومية ورهاناً كبيراً لتطوير التدبير العمومي، وجزءاً لا يتجزأ من إصلاح وتحديث الدولة.

ولا شك أن السياق الدستوري الحالي يعطي لهذا الإصلاح أهمية أكبر، إذ أن الدستور جعل من الحكامة الجيدة أحد مرتكزاته الأساسية (الباب الثاني عشر)، بل أحد مقومات النظام الدستوري المغربي (الفصل الأول)، وحدد جملة من مبادئ الحكامة التي يتعين أن تؤطر تنظيم المرافق العامة وتحكم ممارسة أعوان هذه المرافق لمهامهم.

أن حجم وأهمية هذا الإصلاح لا يرتبط بكونه الية للحكامة الجيدة وحسب، بل ينطلق من رهاناته التي تتجاوز الرهان التدبيري الى رهانات تنمية اقتصادية واجتماعية.

وفي ضوء كل ذلك أصبح تأسيس وظيفة عمومية مهنية وفعالة وناجعة مرتكزة على مفهوم الوظيفة، ومنفتحة على اليات التدبير الحديث للموارد البشرية، في ظل مراعاة مبادئ الحكامة الجيدة، ولاسيما الاستحقاق والنزاهة والشفافية والمساواة والمساءلة مطروحا بالحاح، ليس باعتباره ضرورة دستورية فقط، بل لأنه يرهن تحديث وتطوير الإدارة العمومية، ويساهم وفق مقاربة خدمتية في الرفع من قدرتها على تقديم خدمات ذات جودة عالية تستجيب لتطلعات المرتفقين.

ومما لا شك فيه أن هذا الأمر يستدعي بالحاح التفكير في مستقبل الوظيفة العمومية لاسيما في خضم بروز بعض التوجهات والخطابات الرسمية وغير الرسمية الداعية الى إعادة النظر في جوهر نظام الوظيفة العمومية، وفي ظل بعض التدابير الممهدة والمجسدة لها، وعلى رأسها اعتماد الية التعاقد في التوظيف بشكل متزايد بالإدارة العمومية.

وبناء على ذلك ارتأى فريق البحث في حسن الأداء الإداري والمالي أن ينظم ندوة علمية دولية حول مستقبل الوظيفة العمومية بعد مرور 60 سنة على صدور النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، بشراكة مع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بهدف المساهمة في اغناء النقاش حول الموضوع وانضاجه، من خلال مقارنته من زوايا وأبعاد مختلفة، انطلاقا من مشارب وافاق علمية ومهنية متنوعة تجمع كفاءات أكاديمية وخبراء ممارسين وفاعلين اجتماعيين.

ويمكن تحديد بعض المحاور الأساسية لهذه الندوة على سبيل الاستئناس فيما يلي:

- 1- الوضعية الراهنة للمنظومة القانونية والتدبيرية للوظيفة العمومية
- 2- الوظيفة العمومية المغربية في محيطها الإقليمي والدولي
- 3- السياق العام لمراجعة وإصلاح منظومة الوظيفة العمومية
- 4- الأسس والتوجهات الكبرى لإصلاح الوظيفة العمومية
- 5- الرهانات المؤسساتية والتدبيرية للإصلاح
- 6- منهجية ومتطلبات إنجاح مسار الإصلاح.

## مواعيد هامة

- 1- تاريخ تنظيم الندوة: **الأربعاء 28 مارس 2018**
- 2- اخر أجل لتقديم اقتراحات المشاركة (الملخصات): **25 فبراير 2018**
- 3- اخر أجل لتقديم المداخلات: **14 مارس 2018**

ترسل اقتراحات المساهمة الى العنوانين الالكترونيين  
[abdelkhalek.allaoui@gmail.com](mailto:abdelkhalek.allaoui@gmail.com)      [aedmino@gmail.com](mailto:aedmino@gmail.com)

## اللجنة العلمية

- ▼ **امال المشرفي:** أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية ومدير مختبر حسن الأداء القانوني والسياسي والمؤسساتي
- ▼ **ثورية لعيوني:** أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
- ▼ **عمر العسري:** أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية
- ▼ **عبد الفتاح بلخال:** أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية
- ▼ **عبدالحفيظ آدمينو:** أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية
- ▼ **عبد الخالق علاوي:** أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية
- ▼ **الشريف الهلالي:** أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية
- ▼ **توفيق أزروال:** مدير الوظيفة العمومية بوزارة اصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

- ▼ امال المشرفي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية ومدير مختبر حسن الأداء القانوني والسياسي والمؤسساتي
- ▼ عبدالحفيظ أدمينو: أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية
- ▼ عبد الخالق علاوي: أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية
- ▼ سي محمد البقالي: أستاذ التعليم العالي مساعد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية
- ▼ رشيد بنعياش: أستاذ التعليم العالي مساعد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية
- ▼ عباس الوردني: أستاذ التعليم العالي مساعد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية
- ▼ نصير مكاوي: أستاذ التعليم العالي مساعد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية
- ▼ امال علمي لواتي: رئيسة مصلحة التواصل بوزارة اصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

## تنسيق أعمال الندوة

- ▼ عبدالحفيظ أدمينو - الهاتف 0666164267
- ▼ عبد الخالق علاوي - الهاتف 0666059097